دار نشر جامعة قطر
Qatar University Press

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences

OPEN ACCESS

Submitted: 14 February 2020
Accepted: 2 March 2020

مراجعة كتاب

Book review

عنوان الكتاب: «المرأة في العلوم الاجتماعية: من متغير الجنس إلى سؤال النوع»
الكاتب: فوزي بوخريص

ياسين عتنا
باحث في علم الاجتماع، يكمل دراسته في معهد الدوحة للدراسات العليا

Yassine Atana
Researcher in Sociology and Graduate Student at the Doha Institute for Graduate Studies
yassineatana94@gmail.com

مقدمة

صدر عن دار نشر «أفريقيا الشرق»، في سنة 2016، مؤلَّف بعنوان «المرأة في خطاب العلوم الاجتماعية: من متغيِّر الجنس إلى سؤال النوع» للباحث المغربي فوزي بوخريص[1]، ويعدّ هذا الإصدار المكون من 157 صفحة من بين أهم الأعمال التي تسعى إلى وضع أرضية معرفية للدرس السوسيولوجي في المغرب من وجهة نظر النوع الاجتماعي، محاولًا رصد تناول موضوع المرأة في ظل التغيرات الاجتماعية والمعرفية التي يعرفها الحقل السوسيولوجي بنفسه.

جاء الكتاب مقسَّمًا على خمسة فصول أساسية، على الشكل التالي؛ أولًا: المرأة والجنس في الخطاب الديني؛ ثانيًا: المرأة في الخطاب الفلسفي، في مديح الاختلاف الجنسي؛ ثالثًا: صورة المرأة في الخطاب الشعبي؛ رابعًا: المرأة في الخطاب القانوني، الوضعية الاقتصادية للمرأة وفق مدونة الأسرة؛ خامسًا: المرأة وتحوُّلات الخطاب السوسيولوجي بالمغرب، من متغيِّر الجنس إلى سؤال النوع؛ وفي الأخير خاتمة بقلم المفكر المغربي مصطفى محسن.

تكمن القيمة الاجتماعية والمعرفية لهذا العمل في نظرنا، بأنه جاء على شكل دراسة مخصوصة في سوسيولوجيا النوع، إذ عُيِّن كل فصل فيه بزاوية اجتماعية أو فكرية محددة لدراسة مسألة النساء بالمغرب، وهذا ما يسمح لقارئ هذا العمل بالربط بين ثلاثة مواضيع مهمة؛ أولها: بداية قضية المرأة عالميًا وعربيًا ومغربيًا، وثانيها: نشأة علم الاجتماع بالمغرب، وثالثها: أهم مراحل تطور الدرس السوسيولوجي بالمغرب، في تعاطيه مع سؤال النوع الاجتماعي.

للاقتباس: عتنا، «مراجعة كتاب «المرأة في العلوم الاجتماعية: من متغيّر الجنس إلى سؤال النوع» (فوزي بوخريص)»، مجلة تجسير، المجلد الثاني، العدد 1، 2020

https://doi.org/10.29117/tis.2020.0032

© 2020، (1441 هجري) عتنا، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

1 - أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل، مدينة القنيطرة، المملكة المغربية.

المرأة والجنس في الخطاب الديني

يؤكد الباحث من خلال هذا الفصل أن الدين الإسلامي المنصوص عليه في القرآن وفي صحيح السنة، أفاد بمكانة المرأة وأهميتها الاجتماعية، بواسطة حفظ مجموعة من حقوقها، وعلى رأسها الحق في الجنس، أو الرضى الجنسي داخل مؤسسة الزواج. إذ يلاحظ مجموعة من الباحثين أن موضوع الجنس والحياة الجنسية، طُرح في النسق المعياري الإسلامي بأقل ما يمكن من المحرّمات، وبأكبر قدر من الحرية، على خلاف الديانات السماوية الأخرى[1]. لأنه – الدين الإسلامي – لا يحصر الجنس في بعده البيولوجي فقط، وإنما يجعل له أبعادًا أخرى، من قبيل: البعد الأخلاقي، والبعد الجمالي، والبعد الوجداني، وغيرها من الأبعاد. هذا ما يعكس اهتمام الفقهاء ورجال الدين والقضاة بهذا الموضوع، ويفسر المكانة التي حظي بها في الأدبيات الفقهية، بالإضافة إلى الآداب التي كانت منتشرةً بشكل كثيف في الحضارة العربية الاسلامية[2].

يأخذ الباحث، الفقيه الإمامَ الغزاليَّ كحالة للتفكير، لمحاولة كشف علاقة الفقيه بموضوع المرأة والجنس، فعلى غرار باحثين آخرين مثل: عبد الصمد الديالمي وفاطمة المرنيسي، يكشف صاحب الكتاب التناقضات التي تخللت تصور الغزالي حول هذا الموضوع، رغم أنه كان متقدِّمًا على باقي علماء عصره. ذلك أن الغزالي يعتبر أن احتواء المرأة واجب رجالي، لأن سلطتها هدامة وكاسحة. وعليه يجب ضبط النساء لكي يتفرغ الرجال إلى عملهم الاجتماعي والديني والعلمي. وهذا التصور هو ذريعة للقول بأن المرأة وجدت للأعباء المنزلية، والرجال خلقوا من أجل العلم والعمل[3]. وبعد مرور الزمن، اتجهت الأدبيات الفقهية إلى تنظيم الحياة الاجتماعية والجماعية، وأدَّى التشديد المتزايد إلى إهدار الجنس والحط من شأن الغريزة، واعتبار المتعة، أو الممارسة الجنسية نشاطًا مريبًا يجب كبحه.

المرأة في الخطاب الفلسفي: في مديح الاختلاف الجنسي

يسهب الباحث خلال هذا الفصل في مناقشة التصور الفلسفي للمرأة، من خلال التركيز على فلسفة الاختلاف مع كل من: فرديريك نيتشه، وجاك دريدا، ومشيل فوكو، ومارتن هايدغر، استنادًا إلى مفهوم «الاختلاف الجنسي». هذا المفهوم الذي كسر الصمت الذي طال حظر مفهوم المرأة في الخطابات الفلسفية من جهة، أو السلب الأنطولوجي للأنثوي مقابل الإيجابي الذكوري من جهة أخرى. وبناء على هذا التوجه المعاصر الذي أطر نفسه، كتيار نقدي لمسلَّمات الحداثة ومقولاتها الكبرى، لم تعد المرأة موضوعًا للتفكير الفلسفي فحسب، وإنما تجاوزت الأمر إلى الإنتاج الفكري الفلسفي، الأمر الذي تجسد في شخص كل من؛ حنة أرندت، وسيمون ديبوفوار[4].

يُعد الدرس الفلسفي الذي قدمه فريديرك نيتشه من أهم الإسهامات الفكرية في هذا الباب، إذ صب اهتمامه حول نقد المبدأ الذي تأسست عليه النزعة النسوية، و«القائم على تنكر تام للاختلاف الجنسي، أو إلغاء تام للفوارق الجنسية بين الرجل والمرأة، والذي يجعل المرأة تنزع إلى التخلي عن خصائصها الأنثوية سعيًا إلى التشبه بالرجل، ويدفع الرجل بدوره إلى التماهي مع المرأة بحثًا عن المساواة معها»[5]. في حين يرى الباحث، أن الحديث عن الاختلاف الجنسي عند هايدغر، كما يوضح جاك دريدا، هو بمعنى من المعاني حديث عن اللامفكر فيه. فهو استنطاق لصمت هايدغر عن هذه المسألة، وبحث في أثر هذا الصمت الذي ليس أمرًا عرضيًّا. ذلك أن البنية الوجودية لمفهوم الدازاين (Dasein)، كما أبدعها هايدغر، محايدة جنسيًّا، أي لا تحمل في نظره أي علامة جنسية تفيد انتماءها لجنس معين. ويؤكد دريدا مرة أخرى، أن القصد من هذا، هو جعل الحياد الميزة الأساسية للدازاين، وبشكل دقيق الحياد الجنسي[6].

في ذات المنحى الاختلافي، يذهب جيل دولوز ليطرح السؤال على ثنائية الأغلبية والأقلية، وأنها تعزز فكرة هيمنة الغرب وافتراض

1 - فوزي بوخريص، **المرأة في خطاب العلوم الاجتماعية: من متغير الجنس إلى سؤال النوع** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2016)، ص 14.
2 - المرجع نفسه، ص 16.
3 - المرجع نفسه، ص 21.
4 - المرجع السابق، ص 34.
5 - المرجع نفسه، ص 37.
6 - المرجع نفسه، ص 43-42.

معيار واحد وموحد للقياس، هو؛ الرجل (الذكر)، الأبيض، الغربي العاقل، المديني، المتحدث بلغة رسمية. وعليه يقول «إن النساء يشكلن أقلية مهما كان عددهن مساويًا، أو متجاوزًا لعدد من الرجال، ويتحددن غالبًا باعتبارهن كحالة، أو مجموعة أدنى، لكنهن لا يبدعن إلا بجعل صيرورة ما ممكنة، صيرورة لا يتحكمن في خاصيتها، بل ينبغي أن يندرجن هن أيضا ضمنها»[1]. هكذا يصبح الدور المحوري لهذا التفكير – الاختلاف الجنسي – هو إبداع الوساطات الأنثوية، وفك عزلة المرأة، وتجريد الاختلاف الجنسي من أي هيمنة، أو مركزية جنسية متحيزة.

صورة المرأة في خطاب الأمثال الشعبية

يحاول الباحث في هذا الفصل، فهم الوضعية الثقافية والاجتماعية للمرأة في المجتمع المغربي، بواسطة تحليل خطاب الأمثال الشعبية، أو الثقافة الشعبية الشفوية. والمقصود بها كل الأشكال التعبيرية المنطوقة والتي تختزن فيه الذاكرة الشعبية (الموروث السردي، الحكايات، الخرافات، الأمثلة، الأحكام...). وتشكل الاهتمام بهذه المادة الثقافية خلال عقود استقلال المغرب، والانفتاح على العلوم الإنسانية، من قبيل: علم الاجتماع، وعلم الأناسة، ومناهج النقد الأدبي... ضمن عملية شاملة تستهدف إعادة رد الاعتبار للثقافة الشعبية المغربية، وأهميتها الثقافية والاجتماعية في الهوية المغربية، من خلال تحريرها من الخطاب الاستعماري، الأمر الذي اشتغل عليه كل من عبد الكريم الخطيبي، وعبد الله العروي، ومحمد جسوس وآخرون. بالإضافة إلى الاهتمام بالمتغير الثقافي، لفهم صورة المرأة المغربية في الثقافة الشفهية، وأغلب المهتمين بهذه المسألة الاجتماعية من الجنس الآخر، على سبيل المثال: فاطمة الصديقي، ونادية العشيري، وعائشة بلعربي، زكية العراقي وأخريات.

إن الملاحظة الأساسية التي يسجلها مجموع التحليلات الاجتماعية في هذا السياق، هي أن خطاب الأمثال الشعبية هو خطاب ذكوري، حتى ولو كان على لسان النساء، فهو يضل ذكوريًّا بامتياز، لأنه خطاب موجه من الرجل إلى الرجل بشكل أساسي، لكن النساء أكثر استعمالًا له. إذ تُعد الأمثال الشعبية أو الموروث الثقافي من أهم المتون الثقافية للهيمنة الذكورية، والتي لا تزال متداولة، وما تزال ترسم صورة المرأة، من خلال ما تتمايز به من خصال خُلقية وخِلقية وجمالية، وما تتميز به على مستوى وضعيتها الاجتماعية والثقافية، وكذا أدوارها وأنشطتها داخل وخارج البيت، أو في مجالات تحركها، أو فضاءاتها[2].

على هذا الأساس، عمل الباحث على تقديم جملة من الأمثلة الشعبية، وصنّفها حسب الوضعية الاجتماعية للمرأة (الفتاة، الزوجة، المطلقة، العانس، الأم). ويخلص في هذا الباب إلى التعدد والاختلاف في الخطاب الشعبي في المجتمع المغربي، بين تمجيد المرأة، والتقليل من شأنها، وأحيانًا يحمل المثل الواحد هذا التناقض، على سبيل المثال «الخير مرا والشر مرا»، أو «مرا تعليك ومرا تعريك». لكن يظل الخطاب المسيطر، أو المهيمن داخل النسق الشعبي بما فيه الأمثال الشعبية، يركز على تدني صورة المرأة، ورسم سلبيتها، عبر مراحل عمرها، ومن خلال أوضاعها وأدوارها الاجتماعية المختلفة[3].

المرأة في الخطاب القانوني: الوضعية الاقتصادية للمرأة وفق مدونة الأسرة

عرف المغرب جملة من التحولات في الخطاب القانوني والوضعية الاقتصادية للمرأة المغربية، وخاصة في سنة 2004، حيث تم الإقرار بقانون جديد ينظم الأسرة المغربية (مدونة الأسرة) على وجه معاصر، ويأخذ بعين الاعتبار مستجدات الحقوق والاتفاقيات والمواثيق الدولية. هذا الأمر الذي يهم كلًّا من الرجل والمرأة على حد سواء، والمرأة بشكل مخصوص، إثر الإقرار بالتكافؤ القانوني بين الزوج والزوجة في مستوى توزيع واستثمار الموارد المالية. ويعود هذا الأمر إلى الأهمية الاجتماعية والاقتصادية التي تلعبها المرأة على

1 - انظر:

Gille Deleuze, “Philosophie et minorité,” *Critique*, Vol. 34, No. 369 (February, 1978), p. 145.

2 - المرجع نفسه، ص 63.

3 - المرجع نفسه، ص 77.

مستوى الأسرة والمجتمع معًا.

إن الفكرة المطروحة في هذا السياق، هي الذمة المالية للمرأة بين مدونة الأحوال الشخصية ومدونة الأسرة. ففي الوقت الذي لم يقر القانون التجاري للمرأة باستقلالية ذمتها المالية، وحقها في التصرف بمالها، سواء الذي كسبته قبل، أو أثناء الزواج، حيث ينص على أنه لا يجوز للمرأة المتزوجة أن تمتهن التجارة بدون موافقة زوجها؛ نجد أن مدونة الأحوال الشخصية تحث على العكس، أي تقر بحريتها الكاملة في التصرف في مالها دون رقابة الزوج[1]. أما مدونة الأسرة فعملت على إكساب المرأة هذا الحق؛ أي امتهان التجارة، كما نصت على اتفاق الزوجة والزوج على تدبير الأموال المكتسبة خلال الحياة الزوجية، من خلال وثيقة رسمية توضح ذلك[2].

إن المساحة القانونية التي تشتغل عليها المدونة الأسرية اليوم، في علاقتها بالقضاء المغربي، هي محاولة رسم معالم «الكد والسعاية». هذه الأخيرة التي تمثل هاجس الحقل الفقهي في علاقته بالنساء، إذ اعتبرت من بين أهم المعضلات الفقهية التي شغلت الفقهاء في باب النوازل، منذ نشوئه إلى اليوم[3]. وسجلت النوازل الفقهية في هذا الباب نقاشًا كبيرًا حول طبيعة هذه السعاية، بين فريق يرى بأن للزوجة أجر، أو جزاء العمل، وفريق آخر يقر بأن السعاية يجب أخذها على أساس شراكة، فتكون المرأة شريكة في المال بنسبة قيمة عملها وفق الخبير[4]. ومن المهم الإشادة في هذا المستوى ببعض الحالات القضائية التي تعمل وفق مبدأ الاجتهاد في هذه الحالات، والتي سجلت غالبًا في منطقة سوس بالمغرب.

المرأة وتحولات الخطاب السوسيولوجي بالمغرب: من متغيِّر الجنس إلى سؤال النوع

يعرف الباحث النوع الاجتماعي بأنه «مجموع القيم الثقافية، والمواقف والأدوار والممارسات والخطابات والمميزات الناتجة عن الاختلافات بين الجنسين، كما وجدت تاريخيًا وثقافيًا. وبشكل عام، فالنوع هو البناء الاجتماعي للاختلافات الملاحظة بين الجنسين، باعتباره يندرج ضمن اقتصاد العلاقات الاجتماعية للجنس، علاقات مهيكلة بهيمنة «المذكر» على «المؤنث»، المتطورين في التاريخ وفي المجال الاجتماعي، وبذلك عن علاقات السلطة القائمة بين الرجال والنساء»[5]. إذ يمكن القول إن هذا التعريف يقوم على ثلاثة اعتبارات أساسية لتحديد مفهوم النوع الاجتماعي: أولًا: بناء اجتماعي وثقافي، ثانيًا: يعكس علاقات سلطة وهيمنة بين الجنسين، ثالثًا: أنه يخضع للتكوينية التاريخية. وعليه يصبح النوع الاجتماعي، بناء اجتماعي وثقافي للعلاقات السلطوية بين الجنسين تاريخيًّا.

يستفيض الباحث في هذا المستوى، باستحضاره لثلاثة أبعاد مركزية لقوام النوع الاجتماعي، أولًا: البعد المادي الذي يرتكز على السلوكيات والأوضاع المتغايرة حسب الجنس، والتوزيع المتفاوت للموارد والمجالات الاجتماعية، بين الرجال والنساء؛ ثانيًا: البعد الرمزي الذي يتجسد في للدلالات والمعاني الثقافية والقيم الاجتماعية المرتبطة بالمذكر والمؤنث؛ ثالثًا: هو علاقة اجتماعية مبنية على الاختلاف، بمعنى علاقة السلطة التي تترجم تحليليًا، أنها تراتبية، هرمية، أو معيارية غير متكافئة بين المؤنث والمذكر (الانتصار لقيم الذكورية)[6].

إن المرأة المغربية لم تكن موضع دراسة إلا بعد ظهور المشروع الاستعماري الفرنسي، ولو بشكل سطحي، أو عرضي، بالإضافة إلى أنها كانت تحت طلب استعماري في الأخير. الأمر الذي جعل السوسيولوجيا المغربية بعد الاستقلال (مرحلة الستينيات والسبعينيات) تهيئ نفسها لمبدأ الالتزام والنقد، نظريًا وسياسيًا، وعمليًا، لفك الربط بين المعرفة والأيديولوجيا الاستعمارية. كما يسجل في هذا السياق أن رواد الفكر السوسيولوجي المغربي اعتنوا بقضايا اجتماعية بنيوية من قبيل التراتبية الاجتماعية والمجالية في القرى، والمدن،

1 - المرجع السابق، ص 84.
2 - المرجع نفسه، ص 85.
3 - المرجع نفسه، ص 95.
4 - المرجع نفسه، ص 97.
5 - المرجع نفسه، ص 110.
6 - المرجع نفسه، ص 111.

والمؤسسات، والمخزن، ضمن مشاريع تنموية مبرمجة[1]. ومنذ بداية عقد الثمانينات تزايد الاهتمام السوسيولوجي بموضوع المرأة، وتزايدت أعداد الباحثات المهتمات بالموضوع؛ نتيجة الدعم المالي الممنوح من طرف بعض المنظمات الدولية للأبحاث حول وضعية المرأة والطفل[2]. أما المرحلة الراهنة في الخطاب السوسيولوجي بالمغرب، فتتميز بسيادة خطاب سوسيولوجي بامتياز كمًّا ونوعًا، لكنه لا يزال ضعيفًا كيفيًّا. لأنه في حاجة إلى بناء مؤسساتي ومادي وإبستمولوجي يسمح بفتح النقاش حول شروط إنتاجه وتأسيسه نظريًّا وإمبريقيًّا.

كلمة أخيرة: نحو فهم سوسيو-ثقافي لإشكالية المرأة والجنس في السياق العربي الإسلامي: ملاحظات نقدية

جاءت الكلمة الأخيرة من المُؤلف، على يد السوسيولوجي المغربي مصطفى محسن، مذكّرًا أن المسألة النسائية، أو قضية المرأة لم تتحول إلى إشكالية فكرية في صلب البحث العلمي إلا في المرحلة الحديثة، في المجال الغربي وفي تقاطع مع مجموعة من القضايا الاجتماعية والفكرية التي أفرزتها لحظة تاريخية مخصوصة. طرحت فيها بشدة مفاهيم من قبيل: الإنسان، والحق، والقانون، والتقدم، والتحرر، والعدالة الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين والأفراد والطبقات الاجتماعية[3].

أما في السياق العربي، فظهر الاهتمام بقضية المرأة وفق هذه المقاسات المفاهيمية في مرحلة الفكر النهضوي الناتج عن الاصطدام بالاستعمار من جهة، والتثاقف والاحتكاك بالحضارة الغربية من جهة أخرى. مع كل من رفاعة الطهطاوي، ومحمد عبده، وجمال الدين الأفغاني، إلى حد الوصول إلى قاسم أمين، وموسى سلامة، وغيرهم من المفكرين الآخرين المختلفين مرجعيًّا على الأقل[4]. وبفعل دخول هذه القضية إلى النسق الفكري العربي ساهم تعزيز الترسانة القانونية والحقوقية التي تدافع عن المرأة من جهة، والعمل على مسوحات ميدانية تحاول الكشف على التفاوت الاجتماعي والمجالي والاقتصادي الذي تعاني منه النساء من جهة أخرى، الأمر الذي سطرته مجموعة من المنظمات الحقوقية والنسوية في خطط العمل.

إن الخطاب الكوني حول قضية المرأة والتحرر الجنسي ومؤسسة الزواج ومقاربة النوع، ساهم بشكل كبير في ترسيخ قيم المساواة والعدالة والحرية في المجتمعات الثالثية والعربية منها بشكل أخص، رغم أنها تظل محطة نقد، أو تحفظ، أو مهادنة تحت مسمى الخصوصية[5]. هذه الأخير، هي بالضرورة نسق ثقافي مخصوص ومتفاوت من مجتمع لآخر، لكنها تتقاطع بشكل كبير مع الهيمنة الذكورية، التي تعتبر الطابع الاجتماعي والثقافي المشترك بين هذه المجتمعات. هذا المدخل الثقافي هو المشكل الأساسي لتصوراتنا عن الذات والآخر والعالم، وفهمه وتحليله يتأسس بالضرورة على مقاربة فكرية تتقاطع فيها مجموعة المداخل الممكنة من الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي وكذا المجالي.

على سبيل الختام، إن ما يمكن قوله هو أن قضية المرأة هي المساحة النقاشية التي تتقاطع فيها مجموعة من المقاربات الفكرية، بسبب تموقع النساء ضمن المعيارية الاجتماعية التي تؤطرها العادات والتقاليد وفق النسق الثقافي الذكوري من جهة والسلطة الفكرية الحداثية من جهة أخرى. الأمر الذي يعبر عنه في الكثير من الحالات الاجتماعية بالتناقضات الثقافية والقانونية والسياسية. إن وضعية المرأة في المجتمعات شرط موضوعي لفهم وتفسير تقدمها، أو تأخرها، وإن فكرة الخصوصية الثقافية يكمن تحتها هيمنة وسلطة أكثر ما تعبر عن التحرر والانعتاق.

1 - المرجع السابق، ص 129.
2 - المرجع نفسه، ص 130.
3 - المرجع نفسه، ص 139-138.
4 - المرجع نفسه، ص 142.
5 - المرجع نفسه، ص 147.

المراجع

بوخريص، فوزي. **المرأة في خطاب العلوم الاجتماعية: من متغير الجنس إلى سؤال النوع**. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2016.

Deleuze, Gille. “Philosophie et minorité,” *Critique*, Vol. 34, No. 369 (February 1978).